215 مليون دولار أخرجها الأجانب من الأسهم في 2020.. تعادل 10٪ من استثماراتهم طوال 2019

الكويتيون يعززون ثقتهم في «البورصة».. والأجانب يتخارجون

علاء مجيد

على الرغم من الخسائر التي سجلتها البورصة الكويتية خلال شهر أبريل الماضي، بالتزامن مع انتشار وباء كورونا المستجد حول العالم، كثف الكويتيون من مشترياتهم للاسهم خلال شهر ابريل الماضي، حيث زاد الشراء عن البيع بقيمة 17,7 مليون دينار (ما يعادل 57,2 مليون دولار) ليزيد من ضخ الاستثمارات الكويتية للبورصة منذ بداية العام الى 38,05 مليون دينار من الاستثمارات الكويتية التي دخلت البورصة خلال عام 2020 بما يزيد على 122 مليون دولار.

وأظهرت حصيلة تعاملات فئات المستثمرين بالبورصة الكويتية خلال ابريل الماضي، وصول مشتريات الأفراد الكويتيين الى 298,2 مليون دينار مقابل مبيعات بـ 294,8 مليون دينار ليبلغ صافي تعاملاتهم الشرائية 3,38 ملايين دينار.

وسجلت المؤسسات والشركات المحلية صافي بيع على الأسهم خلال ابريل بقيمة 25,1 مليون دينار من خلال عمليات شراء بقيمة 68,3 مليون دينار قابلها عمليات بيع بقيمة 93,5 مليون دينار.

وسجلت صناديق الاستثمار المحلية صافي شراء على الأسهم خلال ابريل بقيمة 9,99 ملايين دينار من خلال عمليات شراء بقيمة 36,6 مليون دينار قابلتها عمليات بيع بقيمة 26,6 مليون دينار.

كما بلغت عمليات الشراء لدى محافظ العملاء والتي حققت صافي شراء 29,5 مليون دينار من استثماراتها في البورصة خلال ابريل الماضي بعد ان وصلت عمليات الشراء لديها الى 189,3 مليون دينار مقابل عمليات بيع بـ 159,8 مليون دينار.

تخارجات الأجانب

وإلى ذلك، واصل الأجانب سحب استثماراتهم، حيث أخرج الأجانب منذ بداية العام الحالي ما قيمته 215,2 مليون دولار (ما يعادل 66,59 مليون دينار) كصافي بيع لتعاملاتهم في الاسهم الكويتية خلال تلك الفترة وقد شهد شهر ابريل أكثر موجات الخروج حيث حقق الاستثمار الاجنبي صافي بيع بقيمة 94,2 مليون دولار (ما يعادل 29,14 مليون دينار) خلال تعاملات شهر ابريل من العام الحالي.

ويأتي انسحاب الاستثمارات الاجنبية من البورصة الكويتية على عكس مؤشر السوق الأول الذي ارتفع في الجلسات الأخيرة من الشهر محققا ارتفاعا بنسبة 3٪ على أساس شهري مقارنة بتعاملات مارس الماضي منهياً تعاملات أبريل عند مستوى 5356 نقطة ويقيس المؤشر أداء اسهم السوق الأول من الأسهم القيادية للشركات والبنوك التي تتركز فيها الاستثمارات الأجنبية في إشارة إلى وجود دعم قوي وموجة شراء شهدتها الجلسات الأخيرة من أبريل من غير الأجانب لتلك الأسهم القيادية.

ويكون بذلك قد أخرج الأجانب 10٪ من استثماراتهم التي تدفقت إلى الأسهم الكويتية على مدار العام الماضي والتي سجلت صافي شراء للعام 2019 بقيمة وصلت إلى نحو 2 مليار دولار.

مؤسسات أجنبية تبيع

وتركزت مبيعات الأجانب في هذا الشهر من خلال المؤسسات والشركات والتي حققت فائض بيع 28,1 مليون دينار (ما يعادل 91 مليون دولار) كما حققت صناديق الاستثمار صافي تعاملات بيعية بقيمة 1,4 مليون دينار (ما يعادل 4,5 ملايين دولار)، بينما اتجه صافي تعاملات الافراد الى الشراء بقيمة 415 الف دينار (ما يعادل 1,3 مليون دولار).

وتركزت مبيعات الاجانب منذ بداية العام من خلال صناديق الاستثمار والتي حققت فائض بيع بقيمة 41,3 مليون دينار (ما يعادل 133,5 مليون دولار) كما حققت المؤسسات والشركات صافي تعاملات بيعية بقيمة 26,7 مليون دينار (ما يعادل 86,3 مليون دولار)، بينما اتجهت صافي تعاملات الافراد الى الشراء بقيمة 1,4 مليون دينار (ما يعادل 4,5 ملايين دولار).

وتتبع المؤسسات والصناديق الأجنبية المؤشرات العالمية التي تمت ترقية بورصة الكويت للانضمام إليها على مدار العامين الماضيين من مؤشر فوتسي راسل وغيره إلا أن أهم ترقية إلى مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة MSCI قد تأجل من شهر مايو الجاري إلى شهر نوفمبر المقبل بسبب ظروف الإغلاق التي أتبعت انتشار فيروس كورونا الوبائي.

الخليجيون خالفوهم

خالفت تعاملات الخليجيين نهج الأجانب هذا الشهر وهي التي اعتادت الاتفاق معها في البيع والشراء على الدوام حيث سجلوا عمليات شراء خلال شهر أبريل الماضي، وجاء صافي الاستثمار الشرائي للخليجيين خلال شهر ابريل بقيمة 11,38 مليون دينار (ما يعادل 36,8 مليون دولار) بدفع من مشتريات من جانب المؤسسات والشركات بمقدار 13,7 مليون دينار (بما يعادل 44,3 مليون دولار).

كما بلغ صافي الاستثمار الشرائي للخليجيين خلال الأربعة اشهر الماضية الى 28,5 مليون دينار (بما يعادل 92,1 مليون دولار) بدفع من مشتريات المؤسسات والشركات الذين وصل صافي شرائهم منذ بداية العام الى 39,15 مليون دينار (بما يعادل 126,5 مليون دولار).

سجلت هبوطاً شهرياً بـ 7,7٪ خلال أبريل الماضي إلى 15,6 ألف حساب

الحسابات النشطة لأدنى مستوياتها في 8 أشهر

مصطفى صالح

في ظل التراجعات الحادة التي شهدتها بورصة الكويت خلال تعاملات الشهر الماضي، شهدت أعداد الحسابات النشطة بالسوق تراجعا شهريا حادا بنهاية أبريل الماضي لتنخفض بنسبة 7,7٪ إلى 15,6 ألف حساب، بالمقارنة مع عدد 16,9 ألف حساب بنهاية مارس الماضي، لتسجل أدنى مستوياته في 8 أشهر، بالمقارنة مع مستوى 15,77 ألف حساب بنهاية شهر أغسطس 2019، فيما بلغت نسبة الحسابات النشطة بنهاية أبريل نحو 3,9٪ من إجمالي الحسابات التي لها حق التداول في البورصة، والبالغ عددها 396,9 ألف حساب، وذلك وفقا لإحصائيات البورصة في نهاية الشهر الماضي.

وتأتي هذه التراجعات الكبيرة لحسابات المتداولين النشطة في البورصة بنهاية أبريل الماضي، بالتزامن مع انتشار فيروس كورونا المستجد حول العالم، ما ادى الى صدور إجراءات احترازية في الكويت لمنع تفشي الفيروس بالبلاد، ما أدى الى إغلاق قاعدة التداول الرئيسية بالسوق، وعدم دخول المتداولين الى مبنى البورصة.

وتظهر الاحصائية ارتفاعا طفيفا بإجمالي حسابات التداول في البورصة الكويتية لتبلغ 396,9 ألف حساب بالمقارنة مع 396,8 ألف حساب بنهاية مارس الماضي، وتشكل الحسابات غير النشطة من إجمالي حسابات التداول في البورصة نحو 96٪، لتسجل نحو 381,3 ألف حساب خامل (غير نشط)، لتشهد ارتفاعا شهريا بنسبة 0,4٪، بالمقارنة مع 379,9 ألف حساب غير نشط بنهاية مارس الماضي.

وشهدت حسابات الكويتيين انخفاضا بنسبة 8,5٪، اذ بلغ عدد حساباتهم النشطة نحو 14,17 ألف، بالمقارنة مع 15,49 ألف حساب بنهاية مارس الماضي، وبلغت الحسابات غير النشطة للكويتيين 362,3 ألف حسابا، وعلى عكس توجهات الكويتيين، نشطت الحسابات النشطة على مستوى الأجانب، إذ ارتفعت بنهاية الشهر الماضي بنسبة 1,4٪، حيث بلغ عدد الحسابات النشطة للأجانب 1211 حسابا ارتفاعا من 1194 حسابا بنهاية مارس الماضي، ويبلغ عدد الحسابات غير النشطة للأجانب 14,93 حسابا.

واستقرت حسابات الخليجيين عند 244 حسابا نشطا بالبورصة الكويتية، فيما تبلغ أعداد الحسابات غير النشطة بالنسبة للخليجيين 4061 حسابا.

محلات الهواتف تكسر تعليمات البلدية بالإغلاق وتبحث عن وسائل بديلة للبيع

تريد خط هاتف أو تلفوناً جديداً.. انتظر عند الباب الخلفي ويأتيك الطلب

- بائعون يقفون أمام المجمعات لجذب الزبائن والبيع لهم من الأبواب الخلفية
- حيلة جديدة تقوم بها محلات الهواتف للبيع للوفاء بالتزامات الإيجار الشهري ودفع رواتب العمالة

أحمد مغربي

في أحد المجمعات التجارية الشهيرة في منطقة الفروانية، حيث محلات بيع الهواتف وصيانتها، يقف البائعون يروجون للهواتف وخطوط التلفون في الشارع الرئيسي رغم إغلاق المحلات تنفيذا لقرار مجلس الوزراء ضمن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الكويت في مواجهة انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

«الأنباء» قامت بجولة امس حيث التقت العديد من البائعين الذين أعربوا في لقاءات متفرقة عن صعوبة أوضاعهم المعيشية منذ إغلاق محلات الهواتف، ليقرروا مخالفة هذا الوضع ويقوموا بالوقوف أمام المحلات للترويج للهواتف وخطوط التلفون وتنفيذ الصيانة للهواتف.

في البداية، قال محمد عثمان: «منذ أكثر من شهرين على التوالي لم يدخل جيبي دينار واحد بعد إغلاق المحل الذي أعمل فيه، ولجأت بالاتفاق مع صاحب المحل لأن أقوم بالبيع من الباب الخلفي لرواد المجمع». ويتابع: «البيع ضعيف للغاية، أغلب الزبائن من أصحاب الدخل الضعيف والمضطرين إلى شراء خط هاتف أو صيانة هاتف». ويعمل محمد بنظام يضمن له تقاسم نصف الربح مع صاحب المحل، ما يعني أنه لا يحصل على أجر شهري، إذ يعتمد مدخوله اليومي على عدد ساعات العمل التي يقضيها في مكان عمله وإجمالي الزبائن المترددين عليه والمبيعات اليومية.

وبالرغم من تحمله تكاليف السكن والوجبات، فإنه يؤكد أن الأمر سيختلف على مستوى الرواتب، إذ لا بد أن يتحمل العمال خفض جزء منها مع عدم استبعاد الاستغناء عن عدد منهم إن طالت الأزمة.

إلى ذلك، يقول محمود نصر إنه لجأ إلى البيع بهذه الطريقة رغم علمه بأنه قد يتعرض للإبعاد الفوري في حالة إلقاء القبض عليه من قبل الجهات الرسمية، ليبرر فعله قائلا: «حياتي المعيشية صعبة للغاية ولا يوجد معي قوت يومي.. فماذا أفعل في ظل هذه الظروف؟». ويوضح انه يقوم بالوقوف في الشارع للترويج عن بضاعة المحل من الساعة 8:30 صباحا إلى 3 عصرا، واصفا الأمر بأنه صعب للغاية خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة والوقوف على مدار اليوم. ويمضي قائلا: هناك تحفظ من المواطنين والمقيمين على الخروج، والاكتفاء بالأنشطة الضرورية جدا وتأمين حاجات المنزل الأساسية دون سواها من التحركات الأخرى التي تصنف في خانة «غير الضرورية».